



الحرية الدينية في تركيا... خبر على ورق

يونيو ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

وفقاً للدستور التركي، الذي يعتبر تركيا دولة علمانية، تضمن فيها حرية الدين والمعتقد وحرية التعبير والعبادة، ونجد أن المادة ٢٤ منه تحظر التمييز على أي أسس دينية، وتحظر إساءة استخدام المشاعر الدينية، أو الأشياء التي يعدها الدين مقدسة.

ووفقاً للمادة ١٣٦ من الدستور التركي فإن الذي يتولى إدارة الشؤون الدينية في تركيا، هي مديرية الشؤون الدينية التي تتبع مكتب رئيس الوزراء، التي أنشئت عام ١٩٢٤، بدلاً من السلطة الدينية العليا (شيخ الإسلام).

ورغم ذلك فإن حرية الدين والمعتقد بتركيا تتعرض للعديد من الانتهاكات، حيث يقوم النظام التركي بقيادة رجب طيب اردوغان، بالتدخل في الممارسات الدينية، كذلك رعاية النظام التركي للتعصب الديني ضد المسيحيين للدرجة التي جعلت المسيحية على وشك الانقراض في البلاد، ومن الملاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في حوادث التخريب والعنف المجتمعي ضد المتدينين المنتمين للأقليات.

كما أن حرية الاعتقاد للأقليات في تركيا تواجه مشكلات واضطهادات عديدة، فقد تم استخدام الكنائس والاديرة وأماكن العبادة لأهداف واغراض أخرى، مثلاً فقد تم تحويل الكثير من المدارس الكنسية في ديار بكر الى مجالات أخرى مثل ورش السجاد، ومن المعروف انها تحتوي على ٣٦ كنيسة.

ونلاحظ ذلك فيما يلي:

- قام النظام التركي باستغلال حالة الطوارئ التي استمرت لعامين منذ الانقلاب المزعوم، وإطلاق أوسع حملة اعتقالات في تاريخ البلاد، والتي شملت مختلف قطاعات الدولة إلى جانب القطاع الخاص، أسفرت هذه الحملة عن اعتقال ٣٥ ألف شخص وفصل أكثر من ١٧٥ ألفاً من موظفي الدولة، بينهم قضاة، وأكاديميون، وصحافيون، وعسكريون ورجال أمن، وأطباء، ومعلمون، بينما يقبع أكثر من ٨٠ ألف شخص قيد الحبس الاحتياطي.



- قامت تركيا بإغلاق معهد اللاهوت الأرثوذكسي اليوناني، وتزعم الحكومة التركية أنّ السبب في إغلاقه هو عدم قدرة الحكومة اليونانية على ضمان الحرية الدينية لأقليتها المسلمة التركية.
- زيادةً في خطاب الكراهية خلال أيام عطلة أعياد الميلاد ضدّ بعض الكنائس البروتستانتية، وضدّ وسائل الإعلام التي تقوم بتحقيقات حول أماكن معيّنة للعبادة، لزرع الخوف في نفوس المؤمنين الذين كانوا يرغبون في حضور الاحتفالات بهذه المناسبة.
- انتهاج النظام التركي سياسة التدخل غير المبرر في الشؤون الداخلية للطوائف الدينية عن طريق، منع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمؤسسات غير مسلمة وإدخال قيود جديدة على الانتخابات التي طال انتظارها لبطريرك الكنيسة الرسولية الأرمنية.
- في نوفمبر ٢٠١٩، أصدرت محكمة تركية عليا قرارًا يسمح بتحويل متحف Chora Kariye ، وهو كنيسة أرثوذكسية يونانية سابقة مرة أخرى إلى مسجد.
- هوجمت كنائس، مثل: كنيسة كورتولوس في ملاطيا، وكنيسة باليكسير، وكنيسة كاديكوي الدولية (إسطنبول)، وتعرضت لتكسير النوافذ، ورسم رسومات وخرابشات مسيئة على جدرانها.
- في مارس ٢٠١٧؛ تم إرسال تهديدات إلى إذاعة شيما في أنقرة، بقتل مذبح مسيحي، ومنذ ذلك الحين، حصلت المحطة ومديرها على حماية أكبر من قبل الشرطة.
- في فبراير عام ٢٠١٨ تم زرع قنبلة يدوية الصنع في حديقة كنيسة كاثوليكية في طرازبون. فانطلق جهاز الإنذار، احترق جزء من العبوة ولكنها لم تنفجر، ولم يُسفر هذا الاعتداء عن سقوط ضحايا، وتتزامن هذه المحاولة الإرهابية مع الذكرى السنوية لمقتل الأب أندريا سانتورو أمام مدخل كنيسة سانتا ماريا في ٥ فبراير ٢٠١٦.
- في ٧ ديسمبر ٢٠١٧، تلقى قس وأحد رجال الدين في الكنيسة البروتستانتية في منطقة "باليكسير" تهديدات بالقتل.



- تم الاستيلاء على الأفنية الثلاثة والتي تستخدمها الكنيسة البروتستانتية كهدية لها، وكذلك أثني عشر محلاً والتي تملكها الكنيسة الكلدانية، وبيت ثقافة ديار بكر الثقافي، وعدد من الأملاك التي تعود للكنيسة الأرمنية، وذلك ضمن عمليات التأميم في سور.
- انتهاك الحرية الدينية للعلويين، أكبر الأقليات الدينية في البلاد، حيث إنهم لا يزالون غير قادرين على الحصول على اعتراف رسمي بدور العبادة الخاصة بهم (cemevleri) على الرغم من وجود حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECTHR) يؤكد أن هذه السياسات تنتهك حقوق العلويين، كما الأماكن المقدسة للعلويين في مقاطعة سيفاس أصيبت بأضرار بالغة وتخريب بعد أن أصدرت الحكومة تصاريح التعدين للمنطقة المحيطة
- في عام ٢٠١٩ واجهت المواقع الدينية والثقافية الأرمنية والآشورية واليونانية، أضراراً بالغة أو دماراً في بعض الحالات بسبب الإهمال، أو التخريب أو مشاريع البناء التي أقرتها الدولة.
- وفي ذات العام ٢٠١٩ دعا الرئيس أردوغان عدة مرات إلى تحويل متحف آيا صوفيا للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية إلى مسجد.



توصيات

١. تطالب مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان السيد أحمد شهيد للقيام بمهام ولايته بوصفه المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالأمم المتحدة وتنفيذ تعهداته من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٦ والتحقيق فيما تتعرض له الاقليات الدينية من اضطهاد منهجي يقوم به النظام التركي ونشره للتعصب الديني في انحاء البلاد.

٢. تحديد العقوبات القائمة والمستجدة التي تعترض التمتع بالحق في حرية الدين أو المعتقد، ووسائل تذليل تلك العقوبات؛ ومواصلة جهوده لدراسة الوقائع والإجراءات الحكومية التي تتعارض مع أحكام إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، والتوصية بالتدابير العلاجية حسب الاقتضاء.

٣. تدعو المؤسسة المقرر الخاص الى إجراء زيارات قطرية الى تركيا لتقصي الحقائق وتقديم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة والعمل على وقف تلك الانتهاكات المنهجية التي تمت ضد الحريات الدينية بسبب ممارسات الحكومة التركية لما فيها من تغذية للتعصب والكراهية ضد الآخر.